

# قرارات

## وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٢١٣٤ لسنة ٢٠٠١

وزير العدل

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤  
بنظام السجل العيني ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون السجل العيني ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء صندوق السجل العيني ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة صندوق السجل العيني (بطريق التمرير) والمعتمد محضره

من وزير العدل بتاريخ ١١/١٢/٢٠٠٠ ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة ٢٩/٤/٢٠٠١ ؛

**قرر:**

( المادة الاولى )

تعين القرى والمدن الآتية أقساماً مساحية يسرى عليها نظام الشهر على أساس إثبات

المحركات فى السجل العيني ، وهى :

أولاً - محافظة الدقهلية :

مركز دكرنس : دكرنس .

ثانياً - محافظة الغربية :

مركز زفتى : زفتى .

مركز قطور : قطور .

مركز السنطة : السنطة .

ثالثا - محافظة الشرقية :

مركز فاقوس :

- ١ - فاقوس . ٢ - كفر كشك . ٣ - كفر إبراهيم بشارة .

مركز الحسينية : الحسينية .

رابعا - محافظة الإسماعيلية :

مركز فايد : فايد .

خامسا - محافظة كفر الشيخ :

مركز الحامول : الحامول .

مركز فوة : فوة .

سادسا - محافظة الجيزة :

مركز أوسيم : أوسيم .

سابعاً - محافظة أسيوط :

مركز ديروط :

- ١ - ببلاو . ٢ - نزلة فرج محمود . ٣ - خارقة .

- ٤ - قصر حيدر . ٥ - كوم بوها بحرى . ٦ - مرينة .

مركز أسيوط :

- ١ - ريفة . ٢ - دير درنكة . ٣ - منقباد . ٤ - عرب العوامر .

ثامنا - محافظة سوهاج :

مركز المنشأة :

- ١ - السقرية . ٢ - كوم بدار . ٣ - الحريزات الشرقية . ٤ - الحريزات الغربية .

( المادة الثانية )

تعتبر كل من سكنات القرى المشار إليها بالمادة السابقة وحدة عقارية فى جملتها .

( المادة الثالثة )

تستبعد الكتلة السكنية من المدن الآتية :

- (١) دكرنس - محافظة الدقهلية .
- (٢) زفتى - محافظة الغربية .
- (٣) قطور - محافظة الغربية .
- (٤) السنطة - محافظة الغربية .
- (٥) فاقوس - محافظة الشرقية .
- (٦) الحسينية - محافظة الشرقية .
- (٧) فايد - محافظة الإسماعيلية .
- (٨) الحامول - محافظة كفر الشيخ .
- (٩) فوة - محافظة كفر الشيخ .
- (١٠) أوسيم - محافظة الجيزة .

( المادة الرابعة )

يسرى نظام السجل العيني على الأقسام المساحية المشار إليها في المادة الأولى

اعتباراً من ٢٠٠٢/١٢/١

( المادة الخامسة )

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٢٠٠١/٥/٣

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر